العرب
الأحد 2019/11/24
السنة 42 العدد 11538

تهديدات إيران على طاولة المباحثات الإماراتية الأميركية

تنسيق محكم بين الإمارات وشركائها لخفض التوترات في المنطقة

مثّلت الزيارة الأخيرة التي أداها الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي إلى واشنطن ولقاؤه كبار المسؤولين الأميركيين وعلى رأسهم وزير الخارجية مايك بومبيو، فرصة جديدة للوقوف على تطابق مواقف البلدين في الكثير من الملفات الإقليمية الحارقة وعلى رأسها التهديدات الإيرانية المتصاعدة في المنطقة، علاوة على الملف الليبي وسبل البحث عن الآليات الكفيلة بإحلال السلام في هذا البلد.

مواقف متطابقة بشأن مخاطر طهران

واشنطن - اختتم الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، الجمعة زيارته الرسمية إلى واشنطن بلقاء كبار المسؤولين في الحكومة الأميركية والكونغرس، وذلك بحضور يوسف مانع العتيبة سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة.

ومثّل الملف الإيراني بما يكتنفه من مخاطر متصاعدة تهدّد أمن المنطقة أبرز محاور اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بعبدالله بن زايد في العاصمة واشنطن، في وقت تشهد فيه مدن إيرانية انتفاضة غضب شعبية بعد إعلان الحكومة عن زيادة كبيرة في أسعار الوقود في أوج أزمة اقتصادية.

وقال بومبيو، عبر حسابه في موقع تويتر، "التقيت وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، وناقشنا سويا الأنشطة الإيرانية التي تزعزع استقرار المنطقة وآثارها السلبية في المنطقة".

وأكدت وزارة الخارجية الأميركية في بيان أن "الولايات المتحدة تقف إلى جانب الشعب الإيراني في كفاحه ضد نظام قمعي يكمم الأفواه بينما يعتقل ويقتل المحتجين"، معتبرةً أنه "يجب ألا تساعد أي دولة أو شركة النظام الإيراني في فرض الرقابة أو انتهاكات حقوق الإنسان".

وتصاعد التوتر في منطقة الخليج منذ وقوع هجمات على ناقلات نفط في الممر المائي الحيوي لحركة الشحن العالمية هذا الصيف، من بينها هجمات قبالة الساحل الإماراتي.

وتزايدت انتهاكات إيران لأمن الملاحة البحرية على خلفية تورطها في استهداف منشآت نفطية لشركة أرامكو شرق السعودية. وألقت واشنطن بمسؤولية تلك الهجمات على إيران التي تنفي ضلوعها في أي منها.

وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران ثم شددتها منذ انسحابها من الاتفاق النووي في إطار حملة من "الضغوط القصوى" على طهران.

ودعمت الإمارات حملة الضغوط التي يشنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب والهادفة إلى التصدي لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

وتولي الإمارات في الوقت نفسه أهمية للجهود الدبلوماسية ورؤية شركائها الدوليين من أجل خفض التوترات في المنطقة كخيارات أساسية لمعالجة الأزمات والصراعات في المنطقة والعالم.

> الشيخ عبدالله بن زايد يبحث مع بومبيو الوجود الروسي، والوضع في ليبيا، والحاجة العاجلة إلى خفض التصعيد ووقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي

وحض بومبيو الخميس، في تغريدة على تويتر بالفارسية والإنكليزية، المحتجين الإيرانيين على إبلاغ الولايات المتحدة بأي صور ومعلومات أخرى توثق "عمليات قمع" الاحتجاجات من جانب الحكومة.

وتعهد وزير الخارجية الأميركي بمعاقبة مرتكبي "الانتهاكات بحق المحتجين".

ومن جهته اتهم الرئيس الأميركي الحكومة الإيرانية بقطع الإنترنت للتستر على ما يجري من "موت ومأساة" وسط موجة من الاحتجاجات التي عمت نحو مئة مدينة إيرانية خلال الأيام الماضية وأوقعت قتلى.

ونفذت واشنطن تهديداتها حيث فرضت عقوبات على وزير الاتصالات الإيراني محمد جواد آذري جهرمي لدوره في فرض قيود واسعة على شبكة الإنترنت في إيران للتعتيم على الأحداث.

وأكد وزير الخزانة الأميركية ستيفن منوتشين في بيان أن "المسؤولين الإيرانيين يدركون أن وجود شبكة إنترنت حرة ومفتوحة في البلاد يكشف عدم شرعيتهم، لذلك يسعون إلى فرض قيود عليها، من أجل خنق التظاهرات المناهضة للنظام".

وأوضح أن هذا الوزير خضع لعقوبات بسبب مسؤوليته في فرض قيود على إمكانية "الوصول إلى الإنترنت، بينها قيود على العديد من تطبيقات المراسلة الشعبية التي تساعد في أن يبقى الإيرانيون على تواصل مع بعضهم البعض ومع العالم الخارجي".

وبموجب العقوبات الجديدة، تجمد كافة الأصول المالية الخاصة بالوزير وفوائد العقارات التي يملكها في الولايات المتحدة إذا وجدت. ويمنع هذا القرار أيضا رعايا الولايات المتحدة أو شركاتها من التعامل مع الوزير.

وعلى صعيد آخر أكد بومبيو أن اللقاء الذي جمعه بعبدالله بن زايد تناول أيضا "الوجود الروسي، والوضع في ليبيا، والحاجة العاجلة إلى خفض التصعيد ووقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي". ويرى مراقبون في علاقة بالملف الليبي، أن واشنطن تتجّه نحو التخلي عن مواقفها المتذبذبة حيال أزمة ليبيا بدعم التغيير في هذا البلد وذلك بالتزامن مع وجود مساع ليبية لتشكيل حكومة واسعة تتولى مرحلة انتقالية تخلص ليبيا من الميليشيات في العاصمة طرابلس.

ويرجع هؤلاء التغيّر النوعي الذي قد تسلكه واشنطن، بعدما دعت مؤخرا الجيش الوطني الليبي إلى إيقاف الحرب وهي رسالة تلقفتها حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج على أنها دعم أميركي لسياساتها، إلى الزيارة التي أداها عارف النايض، سفير ليبيا السابق لدى الإمارات، إلى الولايات المتحدة حيث التقى مسؤولين من مجلس الأمن القومي في واشنطن. ويشير هذا إلى ترجيح وجود تغيير في سياسات الإدارة الأميركية تجاه ليبيا.

وعلى صعيد آخر، بحث الطرفان الأميركي والإماراتي في اللقاء الذي جمعهما القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وتناولت النقاشات أيضا التعاون بين الإمارات والولايات المتحدة في المجالات التي تحقق الازدهار الاقتصادي في البلدين بالإضافة إلى سبل ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

وقال عبدالله بن زايد في تصريح في ختام زيارته "إن دولة الإمارات والولايات المتحدة ترتبطان بعلاقات صداقة وطيدة وتحالف قوي وشراكة راسخة مبنية على قيم مشتركة وتطلعات لمستقبل آمن في المنطقة مبني على قيم التعايش السلمي والتسامح".

الذهب غنيمة الجماعات المتشددة في أفريقيا

واغادوغو - بعد عقود من منع سلطات بوركينا فاسو المواطنين من التنقيب عن الذهب في مدينة باما المتاخمة لمحميات غرب أفريقيا بتعلة حماية الثروة الحيوانية، غير المتطرفون منذ منتصف عام 2018 هذه القاعدة ليتمكنوا من استخراج الذهب بل والسماح للمواطنين أيضا بذلك.

وكشف تقرير لوكالة الأنباء رويترز أن هؤلاء المتطرفين وصلوا على دراجات نارية وسيارات دفع رباعي حاملين بنادق هجومية فدفعوا القوات الحكومية وحراس المحميات إلى الفرار من تلك المنطقة الواقعة في شرق بوركينا فاسو والمتاخمة لمنطقة الساحل، وهي عبارة عن حزام من الأدغال جنوبي الصحراء الأفريقية.

وسمح المسلحون للسكان باستخراج الذهب في المناطق المحمية لكن بشروط، فكانوا يطالبون أحيانا بحصة من الذهب، وفي أوقات أخرى كانوا يشترونه ويتاجرون به.

وقال رجل اسمه تراهوري إن الرجال "طلبوا منا ألا نخشى شيئا وأن نؤدي الصلاة". وأضاف أنه عمل عدة أشهر في منجم اسمه كابونغا على مسافة قصيرة في اتجاه الشمال الغربي من مدينة باما.

وتكشف بيانات ومقابلات مع أكثر من 20 شخصا من عمال المناجم وسكان المنطقة ومسؤولين حكوميين وأمنيين أن الجماعات المرتبطة بتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية والتي اضطرت إلى التقهقر في الشرق الأوسط بدأت تتوسع في أفريقيا وتستغل مناجم الذهب في مختلف أنحاء المنطقة.

وإضافة إلى مهاجمة الأنشطة الصناعية يعمد التنظيمان، وهما من أكثر القوى المتطرفة المرهوبة في العالم، إلى الاستفادة من تجارة الذهب غير الرسمية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر والتي يبلغ حجمها ملياري دولار وأصبحت إلى حد بعيد خارج نطاق سيطرة الدول.

وحذر باحثون والأمم المتحدة من مخاطر وصول المتطرفين المسلحين إلى مناجم الذهب في المنطقة. ويبين تحليل بيانات رسمية للسلطات في بوركينا فاسو وشهادات بعض من فروا من مناطق التنقيب أن هذا الأمر يحدث على نطاق واسع.

وتقول الحكومة إن القدر الأكبر من الذهب المستخرج بشكل غير رسمي في بوركينا فاسو يتم تهريبه إلى دول مجاورة ولاسيما توغو تفاديا لدفع رسوم التصدير، ومن هناك ينقل جوا إلى معامل التنقية قبل أن يعاد تصديره إلى دول من بينها السعودية وتركيا وسويسرا والهند.

وقال وليام ليندر الضابط السابق بوكالة المخابرات المركزية الأميركية الذي خدم في غرب أفريقيا وأصبح يدير الآن شركة لاستشارات المخاطر "وسع المتطرفون الذين ينتهجون العنف مناطق سيطرتهم وعززوا قدرتهم على توليد الدخل من خلال الذهب في حين أن الجهات الرسمية لا تزال في وضع ضعيف لا يتيح لها التعامل مع هذا الأمر".

وتمثل المناجم للمتطرفين مخبأ يلوذون به وكنزا ثمينا يتيح لهم الأموال لتجنيد أعضاء جدد وشراء السلاح والمتفجرات وأجهزة التفجير التي يستخدمونها في شن الهجمات لفرض سطوتهم.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت بوركينا فاسو، البلد الفقير الذي يعيش أغلب سكانه على الزراعة، محور حملة تشنها جماعات من المتمردين المحليين والمتطرفين في المنطقة.

وأدت حوادث العنف إلى سقوط مئات القتلى منهم 39 على الأقل من عمال التنقيب عن الذهب الذين فقدوا حياتهم في كمين نصبه لهم مسلحون على أحد الطرق هذا الشهر. ووردت بلاغات عن العشرات من حوادث السرقة والخطف التي استهدفت أعمال التنقيب عن الذهب.

> مناجم الذهب في بوركينا فاسو أصبحت مخبأ للمتطرفين وكنزا ثمينا يتيح لهم الأموال لتجنيد أعضاء جدد وشراء السلاح

وامتدت الهجمات باتجاه المئات من المناجم الصغيرة في بوركينا فاسو وحدها. وكشف مسح حكومي بصور الأقمار الصناعية في 2018 عن احتمال وجود حوالي 2200 منجم ذهب غير رسمي. وكان نصفها تقريبا يقع على مسافات في نطاق 25 كيلومترا من مناطق شن فيها مسلحون هجمات وفقا لتحليل للحوادث وثقه "مشروع بيانات مواقع وأحداث الصراع المسلح" وهو جماعة استشارية تراقب العنف السياسي.

ويبين التحليل أن زحف المتشددين اتخذ مسارا من الشمال صوب جنوب البلاد وشرقها. وتتبع التحليل تحركات المتطرفين ورسَم خرائط لمناطق التنقيب بمساعدة معهد مكافحة الاتجار بالحيوانات البرية الذي يتخذ من أميركا مقرا له وله خبرة في تحليل صور الأقمار الصناعية.

وتوصل التحليل إلى أن المتشددين شقوا طريقا عبر البعض من أغنى حقول الذهب في بوركينا فاسو.

ومن الصعب تقدير حجم الذهب المستخرج من المناجم أو تحديد من يسيطر على هذه المناجم بدقة، فالكثير منها موجود في أماكن لا وجود فيها للقوات الحكومية وتنتشر فيها العصابات. غير أن قيمة هذه التجارة هائلة.

وقال مصدر مطلع إن مسؤولين دوليين مارسوا في أوائل 2019 ضغوطا على توغو من أجل التحرك لمنع تهريب الذهب خشية أن تكون تجارته عاملا في تحريك الصراعات في المنطقة.

التدخل الأوروبي في الجزائر: تدويل الأزمة أم إخراجها من العزلة

صابر بليدي

الجزائر - دخل البرلمان الأوروبي على خط الأزمة السياسية في الجزائر، بطرح الأوضاع السائدة بالبلاد منذ قرابة عام في جلسة نقاش رسمي، وذلك بالتزامن مع طي الحراك الشعبي لشهره التاسع، والغموض الذي يكتنف مصير الانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري.

وأعلن النائب الأوروبي رفائيل غلوكسمان عن تحديد البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ الفرنسية، لجلسة رسمية علنية الأسبوع القادم لمناقشة الأوضاع السياسية في الجزائر، وهو ما سيشكل كسرا للصمت الدولي، وبداية دخول أطراف خارجية على خط الأزمة.

وأدان النائب الفرنسي ذو الأصول الجورجية، في تغريدة له على تويتر الخميس، ما وصفه بـ"صمت البرلمان الأوروبي على ما يجري في الجزائر من احتجاجات سياسية قوية وسلمية، هذه الثورة التي لم يتكسر فيها زجاج واجهة ستغير وجه المنطقة".

واتهم غلوكسمان ما أسماه بـ"اللوبيات الحكومية والمصالح بتجاهل الأوضاع السياسية في الجزائر، وبتعطيل محاولات فتح نقاش أو اقتراح حلول للأزمة، رغم أن العالم يجمع على أن الاعتقالات المستمرة كارثية".

وتوعد بفتح نقاش في البرلمان الأوروبي الأسبوع القادم، رغم ما أسماه بـ"الضغوط"، وسيتم اتخاذ القرار المناسب، وعلى كل طرف أداء دوره وتحمل مسؤولياته.

وفي أولى ردود الفعل الداخلية على قرار البرلمان الأوروبي، عبر المرشح للانتخابات الرئاسية المقررة في الثاني عشر من ديسمبر القادم، عبدالقادر بن قرينة، عن رفضه المطلق لأي تدخل خارجي في الوضع الداخلي، وذكر في تجمع شعبي نظم في جنوب البلاد، أن "تحرك البرلمان الأوروبي جاء بعد خشيته من وصوله إلى قصر الرئاسة".

وتبقى الأنظار مشدودة إلى الجزائر أسابيع قليلة قبل موعد الانتخابات الرئاسية، ومصير القبضة الحديدية بين السلطة والشارع، لاسيما في ظل إصرار الأولى على الوصول الى الاستحقاق المذكور، وتمسك الثاني بضرورة إجهاض الموعد كما أجهض في الثامن عشر من أبريل والرابع من يوليو الماضيين، وباتت الاستفهامات تطرح مبكرا عن جزائر ما بعد 12 ديسمبر.

وذكر الإعلامي والناشط السياسي المعارض حكيم ستوان أن "الشعب الجزائري عموما لن يضيع الفرصة الرابعة للتغيير، بعدما تم الهروب بربيعه في الخامس من أكتوبر 1988، نحو المجهول، ثم الانقلاب الدموي على إرادته في سنة 1992، ثم إجهاض مسيرة الكرامة سنة 2001، عندما قام سكان منطقة القبائل بمسيرة مليونية رافضة لحكم بوتفليقة، ومن ورائه نظام الجنرالات، والتي سقط على إثرها العشرات من الشباب شهداء وجرحى، وهي اللحظة التي لو تحالفت فيها جميع أطياف المجتمع مع تلك الهبة الشعبية العارمة، لتم إسقاط نظام العصابة قبل 18 سنة كاملة، ولما دخلنا في ما نحن فيه الآن".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "الجزائريين هذه المرة قد فصلوا في أمرهم وهم ذاهبون لإسقاط بقايا العصابة واسترداد دولتهم من واستعادة وطنهم المنهوب من طرف حكم المافيا ورموز الفساد".

ولفت إلى أن ذلك لن يكون "إلا بتمدين مفاصل الدولة عموديا وأفقيا والتخلص نهائيا من تبعات انقلاب 1962 وتحييد إفرازات الانتخابات الصورية منذ ذلك العام وما تلاه إلى اليوم".

وتابع قائلا "إن النظام بعد أن أحرق جميع أوراقه لكسر الحراك وقتله في مهده باستعمال كل المؤامرات والمناورات الخطيرة زرع بذور الفتنة والتفرقة وإشاعة خطاب الكراهية بين الجزائريين، وإذكاء العنصرية والجهوية والعرقية واستغلال الدين واللغة وتجريم كل مواطن يرفع راية الثقافة الأمازيغية، ومحاصرة العاصمة والترهيب والتخويف، وهو بذلك يتبع استراتيجية الإنهاك والرهان على عامل الوقت لضرب ديناميكية الحراك وإطفاء وهج ثورة الجزائريين السلمية".

ويبدو أن عدم استقرار النظام على مرشح معين في الاستحقاق الرئاسي سيزيد من متاعبه وإمكانية المرور إلى خطة بديلة تحت ضغط الشارع ودخول أطراف خارجية على خط الأزمة، بعد تصاعد السجال بين المرشح المستقل عبدالمجيد تبون، ودوائر نافذة مقربة من نظام عبدالعزيز بوتفليقة سابقا، ومحسوبة على السلطة حاليا.

وهو ما قرأه حكيم ستوان، بكون النظام مرتبكا ومذعورا من قوة وتماسك الشعب وديمومة حراكه السلمي، لذلك لم يفصل إلى حد الآن في هوية رئيسه القادم، فالترويج لعبدالمجيد تبون اصطدم بالرفض الشعبي له وبالفضائح والاستقالات والانسحابات وقضية ابنه المسجون، وفقدانه للكاريزما اللازمة، ولذلك يجري الآن البحث عن بديل له.

واستبعد المتحدث تحقيق تعهدات المرشحين الخمسة والسلطة الفعلية القائمة، خاصة في ما يتعلق باسترداد أموال الشعب المنهوبة والمهربة إلى الخارج، لأن الحكومات الغربية منبثقة عن إرادة شعوبها، ولن تسلّم الأموال لرئيس لا يتمتع بالشرعية ومحل جدال لدى مواطنيه ومطعون في طريقة انتخابه، وأن ما يروجون له هو حملة لتغليط الرأي العام وتضليل الشعب لا غير.

ودخل الحراك الجزائري شهره العاشر في أجواء من التوتر والاحتقان وغياب مؤشرات انفراج الأزمة.

رفض شعبي واسع لانتخابات الرئاسة